محليات

٢٠ ألف جريمة خلال العام الحالي منها ٧ آلاف تزوير و٥ آلاف سرقة و١٠٠٠ دعارة

تنظيم ١٠ آلاف بطاقة بحق أصحاب سوابق و١٤ ألف حكم صادر بحق أشخاص بجرائم جنائية

| محمد منار حميجو

كشفت مصادر في وزارة الداخلية أن عدد الجرائم التي تم ضبطها خلال العام الحالي تجاوزت ٢٠ ألف جريمة في سورية بين جرائم سرقات وقتل وتزوير، إضافة إلى جرائم الدعارة والاغتصابات، مشيرة إلى أن عدد بطاقات البحث المنشورة بحق أشخاص محكوم عليهم غيابياً بلغ ٣٠ بطاقة منخفضة عن العام الماضي والبالغة ٣١٦٢٦ بطاقة، على حين بلغ عدد بطاقات كف البحث والذين تم تسوية وضعهم نحو ٥٠ ألف بطاقة كف بحث.

وبينت المصادر أن عدد بطاقات السوابق بلغ نحو ١٠ آلاف بطاقة في حين بلغ عدد الأحكام الجنائية الصادرة بحق أشخاص ١٤ ألف حكم بحسب السجل العدلي، مشيرة إلى أن عدد الأحكام العدلية بلغت في عام ٢٠١٤ (١٦٢٩٧) حكماً على حين بلغ عدد البطاقات المنظمة لأصحاب السوابق في العام ذاته ١٠٧٧٣ بطاقة.

ولفتت المصادر إلى أن جرائم التزوير احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للجرائم المضبوطة التي بلغت نحو ٧ آلاف حالة تم ضبطها في حين تم ضبط ما يقارب ٥ آلاف حالة سرقة وبلغت جرائم الدعارة المضبوطة ١٠٠٠ حالة في حين لم يتسن لنا الحصول على جرائم القتل.

وبحسب مصدر في الوزارة إن هناك العديد من الجرائم التي تمت في بعض المحافظات إلا أنه لم يتم توثيقها نتيجة الأوضاع الأمنية التي تعيشها، مشيراً إلى أن هناك مئات العصابات التي تعمل في تزوير وثائق الدولة وعصابات تمتهن سرقة أموال الناس إضافة إلى جرائم الاتجار بالأعضاء والاغتصاب والقتل معتبراً أن قانون الغاب هو السائد حالياً في مناطق المسلحين الإرهابيين.

وشدد المصدر على أن الوزارة سيكون لها دور كبير في المستقبل في ضبط هذه الجرائم ولاسيما أنها لا تسقط بالتقادم باعتبار أنها تتعلق بالاعتداء على الأشخاص، معتبراً أن ما تقوم به من ضبط العصابات ولاسيما عصابات تهريب الآثار والتزوير حد كثيراً منها في المناطق الآمنة إضافة إلى حماية المجتمع من نشر الجريمة.

وأشار المصدر أن سورية تعد حتى هذه اللحظة من المجتمعات الآمنة من جهة انتشار الجريمة رغم المحاولات العديدة لنشر كل أنواعها فيها وهذا ما يحدث في المناطق التي يوجد فيها المسلحون على حين المناطق التي تخضع لسيطرة الدولة ما زال انتشار الجريمة فيها بحدودها الدنيا نتيجة سيادة القانون وتطبيق العقوبات القضائية بحق كل من يثبت ارتكابه لجرم يخل بالمجتمع السوري.

واعتبر المصدر أن البلاد تعيش في حالة حرب وأزمة وفي مثل هذه الحالات لا بد أن تفرز العديد من الحالات التي لم تكن موجودة في المجتمع وذلك لوجود العوامل التي تساعد على ذلك وهذا لا يعد تقصيراً من الدولة ولاسيما أنها نجحت إلى حد هذه اللحظة في الحد من انتشار الجرائم في الكثير من المحافظات وهذا يعود أيضاً إلى تعاون الأهالي مع مؤسسات الدولة وأن ما حدث في محافظة إدلب بمنع الأهالي العصابات المسلحة من سرقة ١٥ ألف قطعة أثرية دليل واضح على هذا التعاون، وأكد المصدر أن الحرب التي تتعرض لها سورية تستهدف المجتمع بالدرجة الأولى لأن تفكيكه يعني تفكيك مؤسسات الدولة باعتبارها نابعة منه ولذلك تم استهداف قصور العدل ومخافر الشرطة لأن استهداف هذه المقرات هو ضرب خط الدفاع الأول الذي يحمي المجتمع باعتبار أن مهمة المخافر ضبط مرتكبي الجرائم على القضاء إصدار الأحكام بحقهم.

> صدور ٥٠ ألف بطاقة كف بحث و٣٠ بطاقة بحث
>
> مئات العصابات تعمل في جرائم التزوير والسرقة في مناطق المسلحين

٤,٥ مليارات ليرة أرباح وزارة النقل

٣,٩ مليارات رسوم سيارات

| عمار الياسين

بيّن تقرير مديرية التخطيط والتعاون الدولي بوزارة النقل نتائج تتبع عمل المؤسسات والشركات منذ بداية العام الجاري وحتى شهر آب الماضي، وكشف التقرير عن إجمالي الإيرادات المتحققة بلغ ٢١,٤٥٦ مليار ليرة بنسبة تنفيذ فعلي من المخطط ٦٠٪، وصل إجمالي النفقات إلى ١٦,٨٩٥ مليار ليرة بنسبة تنفيذ مقارنة مع المخطط ٥٥٪.

وعن تتبع تنفيذ الخطة الاستثمارية للفترة نفسها بنسب متفاوتة حققت الشركة العامة لمرفأ طرطوس أعلى نسبة تنفيذ فيها وصلت إلى ٩٥٪ والمؤسسة العامة للطيران المدني نسبة ٣٩٪ والسورية للطيران ٣٥٪ والنقل البحري ٣٠٪ والمواصلات الطرقية ٤٤٪ والإدارة المركزية ٥٢٪، على حين الاعتمادات للوزارة والجهات التابعة لها وصلت إلى ١٢,٤٤٣ مليار ليرة، وبلغ الإنفاق الفعلي ٤,٢٤٠ مليارات ليرة بنسبة تنفيذ فعلي وصلت إلى ٣٤٪.

وبالعودة إلى المؤشرات الإنتاجية للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي للفترة نفسها، بينها التقرير بنسبة تنفيذ فعلي ٥٨٪، ووصل الإنتاج المحلي الإجمالي إلى ٢١ مليار ليرة، على حين بلغت مستلزمات الإنتاج ٧,٨٧٦ مليارات ليرة بنسبة تنفيذ فعلي ٦٦٪، والناتج المحلي الإجمالي المتحقق هو ١٣,٧٠٧ مليار ليرة بنسبة تنفيذ فعلي ٥٤٪.

وأظهر التقرير الإيرادات والنفقات للفترة نفسها وهي المتحققة من الإيرادات ٢١,٤٥٦ مليار ليرة بنسبة تنفيذ فعلي من المخطط ٦٠٪، على حين إجمالي النفقات بلغ ١٦,٨٩٥ مليار ليرة بنسبة تنفيذ مقارنة مع المخطط وصلت إلى ٥٥٪، وأشار التقرير إلى أن الوزارة حققت ربحاً للفترة نفسها بمقدار ٤,٥٦١ مليارات ليرة بنسبة مقدارها ٨٧٪ عما هو مخطط في عام ٢٠١٥ وتضمنت (الشركة العامة لمرفأ اللاذقية ٣,٣٣٨ مليارات ليرة وبنسبة ٧٣٪، ومؤسسة الطيران العربية السورية ٢,٢٨٠ مليار ليرة وبنسبة ٥٠٪، والشركة العامة لمرفأ طرطوس ١,٤٥١ مليون ليرة وبنسبة ٣١٪، على حين ذكر التقرير للفترة نفسها أن إجمالي رسوم المركبات في جميع مديريات النقل بالمحافظات وصل إلى ٣,٩٨٦ مليارات ليرة بنسبة تنفيذ ٢٨٪، أما ضريبة دخل المركبات فهي ٤٣٣,٣٧٧ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ٤٨٪ ووصل إجمالي عدد المركبات إلى ٢,٢٧٤,١٣٨ مركبة بنسبة تنفيذ ٩٨٪.

وبيّنت مديرة التخطيط والتعاون الدولي في وزارة النقل ميادة سكيكر الآلية المتبعة في إعداد الخطة لعام ٢٠١٦، وهي إعداد تصور أولي تقديري للخطة بالتعاون مع مديري التخطيط في الجهات التابعة، مشيرةً إلى أن أرقام الخطة هي أرقام تقديرية، وتبين أن الاعتماد المطلوب يصل إلى ٤٠,٢٩٤ مليار ليرة، مشيرة إلى أنه وبعد مناقشة الخطة مع الجهات المعنية تم اقتراح اعتماد مبلغ ١٤,٤٨٤ مليار ليرة منها قطع أجنبي ٢,١٠٦ مليار ليرة.

وأشار التقرير إلى أنه يجب مراعاة عدة اعتبارات أثناء إعداد الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٦، منها إعطاء الأولوية للمشاريع المباشر بها وغير المنجزة، إضافة إلى ضرورة دراسة وتدقيق مشاريع الخطة الإسعافية وفقاً للأولوية والحاجة الملحة، وأن تتعلق المشاريع المطلوب تنفيذها بإصلاح الأضرار الناجمة حصراً عن الأعمال الإرهابية، وأن يتم طلب رصد الاعتمادات بما يتناسب مع القدرة على التنفيذ، ويقتصر إعداد مشروع الخطة الإسعافية على المباني وتشمل فقط إصلاح وترميم المباني المتضررة والحالات التي تستدعي التدخل العاجل لاستمرار تقديم الخدمة)، والأثاث والتجهيزات والتعويض عما تضرر في الحدود الدنيا وبما يحقق استمرار العمل، إضافة إلى عدد وأدوات وقوالب والتعويض عما تضرر في الحدود الدنيا وبما يحقق استمرار العمل والآلات والمعدات والتعويض عما تضرر في الحدود الدنيا استمراراً للعملية الإنتاجية، إلى جانب وسائل النقل والانتقال من شراء وصيانة كتعويض عما تضرر لاستمرار عمل الوحدات الإدارية والخدمات الفنية والشركات الإنشائية العامة.

يستهدف الأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس

تطبيق منهاج الفئة ب في ٢٠٠ مدرسة كخطوة أولى

| الوطن

عممت وزارة التربية على مديرياتها في المحافظات كافة آلية تطبيق منهاج الفئة ب التي تأتي في سياق التعاون بين الوزارة ومنظمة اليونيسيف لعام ٢٠١٥ والمتضمنة تحسين جودة التعليم مع تطوير المواد والمتابعة المنهجية (تطوير مواد التعليم التعويضي المناهج الفئة ب).

ويستهدف منهاج الفئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨-١٥ سنة ولم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة (مازالوا أميين) أو الأطفال الذين يعادون إلى المدارس بعد التسرب (لمدة عام على الأقل) بمن فيهم الأطفال الذين خضعوا لبرامج تأهيلية في المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية المحالون إلى مديريات التربية، ويقبل هؤلاء الأطفال في شعب خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي وفق مستواهم التعليمي، ويطبق عليهم منهاج وخطة دراسية وضعا من وزارة التربية، حيث يجتازون الصفوف من ١-٨ وفق أربعة مستويات ووفق الخطة والمناهج الموضوعين بأربع سنوات.

وتضمنت الآلية التعليمات التنفيذية لمشروع منهاج الفئة التي تقوم على فكرة تصميم مناهج لتدريس كل عامين دراسيين بعام واحد، حيث يدرس كل طالب بفصل دراسي واحد منهاجاً يحتوي على المعلومات الأساسية لسنة كاملة ويخضع الطالب إلى امتحان في نهاية كل فصل للانتقال من صف إلى صف في المستوى نفسه، وحددت الآلية معايير اختيار المدارس (الرسمية فقط) التي سيتم تطبيق مناهج الفئة ب فيها، تمثلت ب(نسب التسرب- عدد الوافدين- إمكانية افتتاح شعبة في المدرسة المدرجة بالمشروع- مراعاة التوزيع الجغرافي)، كما اشترطت الآلية معايير اختيار المعلم الذي سيدرس مناهج الفئة بأن يكون من داخل الملاك، ويخضع لدورات تدريبية في المناهج والكتب التي سيتم تدريسها، واستيعاب تلك المناهج بجميع عناصرها (أهدافها- محتواها- طريقة تعليمها- أساليبها- تقويمها)، والطرق والأساليب الواجب اتباعها لتنفيذ هذا المنهاج وتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتكيف مع الظروف المحيطة بالمتعلم، واتباع الطرق التعليمية التي تتناسب مع تلك الظروف.

يذكر أن بدء تطبيق المنهاج المذكور للمستوى الأول والثاني (مستوى أول يتضمن الصف الأول والثاني، مستوى ثان ويتضمن الصفين الثالث والرابع) مع بداية العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، وسيطبق في ٢٠٠ مدرسة على مستوى القطر حسب الخطة كمرحلة أولى وفي المدارس التي تحددها مديريات التربية للمستويين الأول والثاني مع مراعاة معايير الاختيار.

القطاع الصحي أكثر المتضررين من الهجرة

| القنيطرة- الوطن

قضية جديدة أفرزتها الأزمة الراهنة وتتمثل بحالة نقص عدد العاملين في دوائر ومديريات القنيطرة، ولعل أحلام البعض بمغريات الهجرة ورسم الآمال حول مستقبل واهم أجمل دفع بالبعض للحصول على إجازة قصيرة مع تأشيرة خروج من دون أن يأبه بالمصلحة العامة، وهنا لسنا بتقييم إيجابيات أو سلبيات الهجرة والسفر وإنما الحال التي وصلت إليها جميع مديريات القنيطرة من نقص كبير باليد العاملة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر التأمينات الاجتماعية ذهب ما نسبته ٥١٪ من العاملين، ولكن يبقى القطاع الصحي هو الأهم والفاعل بالمرحلة الراهنة. وأكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن هناك اتصالات وبشكل يومي مع وزير الصحة والمعنيين لتأمين الكادر اللازم، وخاصة أن مشفى أباظة الوحيدة على أرض القنيطرة ويقدم خدمات جليلة لأبناء المحافظة وللمحافظات المجاورة، ورغم تقديم الحوافز والمزايا الإضافية للأطباء الراغبين في التعاقد والعمل بالمشفى، وتكريم عدد من الأطباء والممرضين والإداريين المتميزين في مشفى أباظة تقديرا لعطاءاتهم وعملهم الدؤوب في رفع مستوى العمل الصحي والخدمات المقدمة للمرضى والمراجعين، لتحفيز الآخرين المتقاعسين عن أداء دورهم كما يجب، إلا أن ذلك يبدو جيداً ولكن ليس كافيا بنظر أبناء المحافظة حيث تفتقد القنيطرة إلى طبيب عينية ولو مقيماً، والمؤسف أن الاختصاصات التي يحتاجها أبناء القنيطرة غير موجودة ولذلك نرى أن هناك حالات يقوم المشفى بتحويلها إلى دمشق، المثير للدهشة والاستغراب أن بعض العيادات فيها أطباء عينية، ولكن على أرض المحافظة لا يوجد بالقطاع العام أو العيادات الخاصة طبيب يعالج المرضى، والذين عليهم مراجعة دمشق للتداوي والعلاج أن يتحملوا النفقات الإضافية عدا المشقة والتعب، والمؤكد أن الجهات المعنية في المحافظة والمشفى ومديرية الصحة تسعى بشكل حثيث لتأمين الكادر الأخصائي اللازم، ولكن غياب حس المسؤولية عند بعض الأطباء وعملهم الإنساني والذي يفترض أنهم أقسموا على خدمة المواطن، كلها تبقى مجرد شعارات لا تتعدى مصالحهم الخاصة، مصادر مشفى أباظة تؤكد أن المشفى كان متعاقدا مع طبيبين للعينية، أحد الأطباء أنهى عقده بداية ٢٠١٥ ورفض تجديد التعاقد، والطبيب الثاني أخذ إجازة صحية مدتها ثلاثة أشهر بسب تركيب (مفصل)، والغريب والمثير للدهشة والاستغراب وجود نحو ٣٤ طبيباً مقيماً اختصاص فكية وسنية، وبالمناسبة هؤلاء يعادلون نصف الكادر الأخصائي العامل بمشفى أباظة.

إدخال ٣٠٠ جلسة غسل كلى إلى الأحياء الشرقية من حلب

| الوطن

سببت الأزمة في سورية لعدد كبير من الأشخاص إصابات بالغة أدت إلى فقدان أحد أطرافهم ما سبب معاناة كبيرة لهم ولعائلاتهم، وكشفت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري أنه بات لديها مركز للأطراف الصناعية وإعادة التأهيل، يقوم بتقديم خدمات تركيب الأطراف الصناعية بأنواعها كافة العلوية والسفلية، فوق وتحت مفصل الركبة والأجهزة التقويمية (أجهزة الشلل المتعددة)، إضافة إلى العلاج الفيزيائي والتأهيلي لتدريب المرضى على استخدام الأطراف الصناعية، مشيرةً إلى أن كل هذه الخدمات تقدم بشكل مجاني للمحتاجين إليها ذلك بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي السياق قام الهلال «فريق التدخل الميداني» بإدخال ٣٠٠ جلسة غسل كلى إلى الأحياء الشرقية من حلب، لافتةً إلى أن جلسات غسل كلى التي تمّ إدخالها عبر المعبر الإنساني (بستان القصر، المشارقة)، وبيّن الهلال فرع حمص أنه تم إيصال ٤٠ شاحنة مساعدات إغاثية بالتعاون مع مكاتب الأمم المتحدة وصلت إلى المناطق الساخنة، كما استفاد ١٤٥٦٨٠ من المطابخ الجماعية.

السكر تبيع بـ١,٢ مليار ل.س

| حمص - نبال إبراهيم

قال المهندس محمود العيسى المدير الفني والإنتاجي في شركة سكر حمص في تصريح لـ«الوطن»: إن معمل السكر أنتج منذ بداية العام الحالي ٣٧٩٤ طناً من مادة السكر خلال ٢٦ يوم عمل، كاشفاً أن المعمل حالياً متوقف منذ بداية شهر شباط لحين تأمين المادة الأولية.

وأشار العيسى إلى أن معمل الخميرة أنتج ٣١٤٤ طناً من مادة الخميرة الطرية مبيناً أن إنتاج معمل الكحول بلغ ٢٠٧ أطنان بنوعيه الأبيض والأزرق وذلك خلال ١٧ يوم عمل لافتاً أن المعمل متوقف حالياً لعدم كفاية المواد الأولية التي يعود أفضلية استخدامها لإنتاج مادة الخميرة.

إلى ذلك أفاد المهندس محمود أن إنتاج معمل الزيت بلغ ٧٢٣ طناً من زيت بذر القطن مكرراً خلال ١٢٤ يوم عمل من ضمن الكمية الناتجة ٥٤٠ طناً لمصلحة الغير ناتجة عن تصنيع كمية ٣٢٨٢ طن بذور خلال ٩٩ يوم عمل، موضحاً أن معمل الصابون أنتج ٢١٦ طناً خلال ٧٣ يوماً، لأفتا إلى أن مبيعات الشركة لغاية شهر آب من العام المنصرم بلغت ملياراً و٢١٠ ملايين ليرة سورية.

كلام رسمي جداً

النقل: عنوانكم في غير محله... لا مجال للمقارنة بين كازية وفندق

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم في عددها رقم ٢٢١٨ الصادر بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٥ في الصفحة «السابعة» تحت عنوان: «عجائب سورية.. كازية الحجاز تستثمر ١٧١٠٠٠٠٠٠ ل.س وفندق سميراميس بـ١٣١٠٠٠٠٠٠ ل.س»، نبين لكم ما يلي:

بناء على الإعلان الصادر عن المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي برقم ٨٥٢/٨ تاريخ ٢/٨/٢٠١٥ المتضمن الإعلان عن إجراء مزايدة علنية لاستثمار محطة محروقات في شارع خالد بن الوليد بدمشق مساحة ١٣٩٦ م٢ والمعلن عنه بالعدد رقم ١٥٣٧١ من صحيفة البعث بتاريخ ٣/٨/٢٠١٥.

فقد جرت مزايدة علنية لاستثمار محطة المحروقات المذكورة بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٥ وتقدم للمزايدة ١٨ مزايداً حققوا شروط التقدم حيث رست المزايدة على يحيى عبد القادر تامر ببدل سنوي قدره ١٧١٠٠٠٠٠٠ ل.س فقط مئة وواحد وسبعون مليون ليرة سورية، وتم توقيعه على محضر المزايدة باعتباره عارضاً مرشحاً، وبعد أن تم التصديق على محضر المزايدة قامت المؤسسة بتوجيه كتاب إلى يحيى عبد القادر تامر برقم ٢٥٢/ص ٣٨/٨ تاريخ ٢٦/٨/٢٠١٥ يتضمن دعوته خلال مدة أقصاها ٦/٩/٢٠١٥ لمراجعة المؤسسة لتسديد المبالغ المستحقة عليه ليصار لاستكمال الإجراءات التعاقدية معه وتوقيع ترخيص الاستثمار اللازم، وحتى تاريخه لم يقم المذكور بمراجعة المؤسسة رغم الاتصال الهاتفي المتكرر معه، وفي حال عدم مراجعته المؤسسة خلال المدة المذكورة سنقوم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه ومصادرة التأمينات الأولية المقدمة من قبله واعتباره ناكلاً وإعادة الإعلان عن طرح محطة المحروقات بالمزايدة للمرة الثانية.

وإن ما ورد في صحيفتكم تحت العنوان المذكور أعلاه في غير محله وذلك لعدم وجود مجال للمقارنة بين استثمار محطة المحروقات واستثمار فندق سميراميس لاختلاف العوامل الاقتصادية بينهما، والمقارنة تحصل بين استثمار فندق مع فندق آخر ومحطة محروقات مع محطة أخرى.

وزارة النقل
دائرة الإعلان والشكاوى

جامعة دمشق: نعتذر لوقوع الخطأ بحق الطالبة وعليها تقديم شكوى برفع كتاب للوزارة

إشارة إلى المقال المنشور في الصحيفة بتاريخ ١٠/٩/٢٠١٥ تحت عنوان: «أخطاء التسجيل الجامعي في درعا تغير رغبات الطلاب وتخاطر بمصيرهم» نبين لكم فيما يلي الرد التالي:

لمفاضلة المرحلة الجامعية حسمها في المسار العلمي والمهني للطلاب، ولا بد أن يكون فيها الكثير من الدقة والحرص من الطالب الذي يسجل من جهة، ومن الجهات المعنية من كوادر ومسؤولين من جهة ثانية، ونظراً للأعداد الكبيرة من الناجحين في الثانوية العامة ورغبتهم في الالتحاق والتسجيل بالكليات والمعاهد يتوافد الكثير منهم في الأيام الأولى من التسجيل، فيسبب ذلك ضغطاً كبيراً على الكادر الموجود والذي حتماً سيكون بأعداد محدودة، وهذا الضغط ربما يتسبب بأخطاء من بعض الموظفين، وتبدأ بعض الكوادر الشبابية بالتوجه للمساعدة، وأما عن الأخطاء التي يقوم بها الموظفون كما هو مكتوب في صحيفتكم، وخاصة فيما يتعلق بالطالبة امتثال الزعبي، فنتوجه بالاعتذار الشديد منها على الخطأ الصادر، ونطلب منها ومن أي حالة مماثلة أن تقدم شكواها لنا، وبدورنا سنرفع كتاباً لوزارة التعليم العالي متحملين الخطأ الذي ارتكبناه.

وبالنسبة للكوادر غير المختصة التي تستعين بها جامعة دمشق فإننا نتوجه لهم بداية بكل الشكر والتقدير لمجهودهم التطوعي الذي يقدمونه لجامعتهم، ونعد بأننا سندقق أكثر في تواجدهم وقدرتهم على ضبط عملهم.

لكم منا الشكر ولطلابنا التوفيق.

جامعة دمشق
مديرية الإعلام

النقل: لم يتم استصدار أي قرار استملاك للمتحلق الشمالي

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد /٢٢١٨/ الأربعاء تاريخ ٢٩/٨/٢٠١٥ في الصفحة «السابعة» تحت عنوان «المتحلق الشمالي... العقدة المعقدة»

نبين لكم ما يلي:

• ينحصر دور المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في دفع بدلات الاستملاك وذلك بعد قيام مجلس مدينة اللاذقية باستصدار قرار الاستملاك وتسليم المسار المستهلك للمؤسسة خالياً من الإشغالات والعوائق لتقوم بعدها المؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد على التنفيذ (وفقاً لمضمون كتاب السيد وزير النقل الموجه إلى وزارة الإدارة المحلية برقم ٢٤٣٨/٢ تاريخ ٩/٢/٢٠١٥).

حتى تاريخه لم يتم استصدار أي قرار استملاك لهذا المشروع من مجلس مدينة اللاذقية وتتم المتابعة حالياً مع مجلس مدينة اللاذقية لموافاتنا بجداول القيم التقديرية للمناطق العقارية (طوق البلد- بوقا- سقوبين- بسنادا- دمسرخو) ليتم استصدار الاعتماد اللازم لدفع بدلات الاستملاك لهذا المشروع.

• لم يقم حتى تاريخه مجلس مدينة اللاذقية بتحرير الشريط المستملك من كل المخالفات والتعديلات المتمثلة بعدد كبير من المنشآت السكنية العشوائية على المحلق ولا سيما في منطقتي بسنادا ودمسرخو.

• تم التعاقد على تنفيذ الوصلة المرفئية بطول ٢٢٠٠م من المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية مع الشركة العامة للطرق والجسور بموجب العقد ١٦ لعام ٢٠١٤ وبدأ التنفيذ منذ تاريخ ٨/٦/٢٠١٤ وبعد مرور أكثر من سنة من العمل في المشروع لم نتمكن من تحرير المسار بالكامل بسبب ممانعة أصحاب العقارات لأسباب مالية ومستحقات مالية لهم على مجلس مدينة اللاذقية ونتابع حالياً مع مجلس المدينة من أجل تسليمنا المسار محرراً من كل الإشغالات.